

بدء ضخ 500 مليون "جنيه ورقي"

الخبر

موقع اليوم السابع

بدأ البنك المركزي المصري الاثنين، الموافق الأول من شهر رمضان المبارك، طرح الجنيه الورقي الجديد بتوقيع المحافظ الحالي طارق عامر، وطرحه للتداول بعد طباعة 500 مليون جنيه، في صورة بنكوت وذلك بسبب احتياج الأسواق من الجنيه الورقي.

كان طارق عامر، محافظ البنك المركزي المصري، قال في تصريحات خاصة سابقة لـ"اليوم السابع"، إن البنك المركزي المصري سوف يدرس طباعة الـ"نصف جنيه الورقي" مرة أخرى خلال الفترة القادمة بعد طبع 500 مليون جنيه من الجنيه الورقي، مؤكداً أن ذلك يأتي بعد حصول تصميم الجنيه المصري على جوائز دولية في جمال التصميم.

وأضاف طارق عامر، في تصريحات خاصة لـ"اليوم السابع"، أنه لم يتم وقف تداول الجنيه الورقي خلال السنوات الماضية ولكن لم يتم طباعة بنكوت منه جديد خلال الفترة الماضية، وهو ما دفعنا لدراسة إعادة طباعته مرة أخرى، مؤكداً أن الجنيه الورقي بتوقيع الدكتور فاروق العقدة، والدكتور محمود أبو العيون، المحافظين الأسبقين، متداول حالياً، وسوف يتم طرح الجنيه الورقي الجديد بتوقيع المحافظ الحالي طارق عامر للتداول يوم الأول من رمضان بعد طباعة 500 مليون جنيه لأن هناك احتياجاً للأسواق من الجنيه الورقي.

وأكد طارق عامر محافظ البنك المركزي المصري، أن تكلفة طباعة الجنيه الورقي تصل تقريباً إلى نصف تكلفة سك العملة من الجنيه المعدني على الرغم من أن فترة صلاحيته أطول من الجنيه الورقي، مضيفاً أن مصلحة "سك العملة" التابعة لوزارة المالية، مستمرة في سك وطرح العملات المعدنية من الجنيه والفئات الأقل، وأن الجنيه الورقي لم يتم إيقاف تداوله ولكن تم سحب أحجام منه خلال السنوات الماضية، إلى أن تم طبع 500 مليون جنيه جديدة.

وتتولى عملية طباعة العملة المصرية الورقية بفئاتها المختلفة مطبعة البنك المركزي - دار طباعة النقد - المتواجدة في حي الهرم، بمحافظة الجيزة، والتي تخضع لعمليات تأمين معقدة.

الرأي

* إن توافر العملات صغيرة القيمة يؤدي إلى ضبط الأسعار وتحصيل تكلفة كل سلعة بشكل عادل بينما عدم تواجدها يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بمعدل 1 إلى 2% تقريباً، خاصة مع اعتماد الاقتصاد المصري بشكل متزايد على التداول النقدي وليس الإلكتروني مع الأخذ في الاعتبار أن الجنيه الورقي لم يتم إيقاف تداوله ولكن تم سحب أحجام منه خلال السنوات الماضية.

* نشير إلى إن تكلفة طباعة الجنيه الورقي تصل تقريباً إلى نصف تكلفة سك الجنيه المعدني على الرغم من أن الأخير فترة صلاحيته أطول من الجنيه الورقي، مع التأكيد على أن مصلحة "سك العملة" التابعة لوزارة المالية، مستمرة في سك وطرح العملات المعدنية من الجنيه والفئات الأقل.

* نرى أن اتجاه البنك المركزي إلى إعادة طباعة العملات المساعدة مجدداً يرجع إلى رغبته في خفض تكلفة إصدار الفئات الصغيرة للعملة خاصة مع ارتفاع تكلفة إصدار العملات المعدنية رغم اختلاف العمر الافتراضي لكلا الإصدارين.

* هناك ضرورة في الوقت الحالي للبدء في تنفيذ استراتيجية تهدف إلى تحويل المعاملات النقدية إلى غير نقدية، بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي والحد من التهرب الضريبي، بالإضافة إلى توفير مناخ آمن للادخار، وخفض وقت وتكلفة ومخاطر المعاملات المالية والحد من الجرائم المتعلقة بالنقد. مع الأخذ في الاعتبار أن التحول إلى الاقتصاد غير النقدي الذي يعتمد على الوسائل الإلكترونية له أثر إيجابي على الاقتصاد المصري، حيث يؤدي إلى كفاءة وإنتاجية أكبر.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناءً على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.